الصالحان ناسوا الحذاء في غار على ارتفاع 11 قدماً وأنقذتهما 6 قدماً من الثلوج

(صفحة ٢ من الحكايات)

هيرالدو الأندلسي – مراسل الشؤون البحرية

غار/ بحر الشمال – الثلاثاء ٤ مارس – في ساعة متأخرة من ليلة أمس، تمكن رجلان من الصيادين المحليين من النجاة بأعجوبة بعد أن انزلقا داخل غار بحري على ارتفاع 11 قدماً فوق سطح البحر وظلا عالقين داخله لمدة 6 أيام كاملة. وقد تمكن فريق من رجال الإنقاذ البحري من الوصول إليهما صباح الأحد وإخراجهما سالمين إلى اليابسة بعد عملية استمرت ساعتين في ظروف جوية صعبة.

وكان الصيادان، وهما رجل في الخمسين من عمره وابنه البالغ من العمر 19 عاماً، يتفقدان شباكهما قرب شاطئ صخري عندما انزلقت قدم الابن على حافة صخرية مبللة بالرذاذ، فسقط في الغار وتبعه والده حين حاول سحبه. وبعد ساعة من المحاولة، وجد الرجلان نفسيهما عالقين في ممر ضيق لا يتسع لأكثر من شخص واحد، وكان الماء يصل إلى ركبتيهما في أحسن الأحوال.

وقال الأب في حديث مقتضب بعد خروجه من المستشفى: «ظننا أن أحداً لن يعرف أين نحن، لأن هاتفي سقط في الماء ولم يكن معي أحد يعرف وجهتنا». وأضاف أن الابن كان يرتجف من البرد وبدأ يفقد الوعي في اليوم الثالث، فاضطر هو إلى خلع سترته وتغطيته بها والجلوس بجانبه لساعات طويلة من دون طعام أو شراب.

وأكد الملازم أول في خفر السواحل، السيد فيصل الزعتري، أن الفريق استخدم حبلاً طويلاً وسلالم معدنية للوصول إلى الغار، مشيراً إلى أن الرجلين كانا في حالة جيدة نسبياً رغم الإرهاق الشديد. وأضاف أن الفريق قدم لهما الماء والدفء فور إخراجهما، وأن الأطباء قرروا إبقاءهما تحت الملاحظة ليوم واحد للتأكد من عدم وجود كسور أو التهابات.

من جهته، أعرب عمدة بلدة رأس الغراب، السيد منصور الحلواني، عن ارتياحه لنتيجة العملية، وقال إن البلدية ستدرس تركيب سياج وقائي وإشارات تحذيرية على الطريق المؤدي إلى الغار، لأن المكان يعد من المواقع الخطرة المعروفة بين الصيادين المحليين. ولم يصدر حتى الآن أي تعليق رسمي من هيئة الموانئ الوطنية بشأن إمكانية تركيب هذه الإشارات.

(صفحة ٢ من الحكايات)

هيرالدو الأندلسي – مراسل الشؤون البحرية

ميناء الصفا – الأحد ٢ مارس – أعلنت هيئة الموانئ الوطنية أن حركة الملاحة في ميناء الصفا البحري استأنفت أعمالها بشكل كامل يوم الأحد، بعد أكثر من ثلاثة أسابيع من الإغلاق الجزئي الذي فرضته الأمطار الغزيرة والرياح القوية التي اجتاحت المنطقة الساحلية في مطلع الشهر الماضي. وقد أدى الإغلاق إلى تأخير ما يقارب 14 سفينة تجارية وتحويل مسار 6 سفن أخرى إلى موانئ مجاورة، الأمر الذي تسبب في خسائر مالية تقدر بنحو 2.3 مليون دينار.

وقال المدير العام للهيئة، السيد فيصل الزعتري، في مؤتمر صحفي عقده على رصيف الميناء الشرقي إن الفرق الفنية عملت ليلاً ونهاراً لإزالة الرواسب وتثبيت الحواجز البحرية المتضررة. وأضاف أن العمق الحالي للقناة الملاحية وصل إلى 12.5 متراً، وهو العمق المطلوب لاستقبال السفن الكبيرة دون أي عوائق. وأكد أن الهيئة ستجري قياسات يومية للعمق خلال الأسبوعين المقبلين لضمان عدم تكون رواسب جديدة تعيق الملاحة.

من جهته، أعرب قبطان الميناء، السيد رامي الخطيب، عن ارتياحه لعودة الحركة، لكنه حذر من أن الأحوال الجوية ما تزال غير مستقرة وتتطلب حذراً إضافياً من الربابنة. وقال إن الفرق البحرية ستواصل مرافقة السفن الصغيرة حتى انتهاء موجة الرياح المتوقعة يوم الخميس. وأضاف أن الميناء وضع خطة طوارئ تتضمن إخلاء الرصيف الشرقي في حال تجدد العواصف.

من جانبه، أكد مدير شرطة الموانئ، العقيد سامر النجار، أن دوريات الشرطة البحرية كثفت جولاتها في المياه الضحلة لمنع الصيادين الهواة من الاقتراب من المناطق المغلقة. وأشار إلى أن أي مخالفة ستؤدي إلى غرامة تصل إلى 500 دينار وحجز القارب لمدة شهر كامل. وأضاف أن الكاميرات المثبتة على الأرصفة رصدت 37 محاولة خرق للحظر خلال الأسبوع الماضي.

وعبر عدد من الصيادين المحليين عن قلقهم من الخسائر التي لحقت بشباكهم وقواربهم الصغيرة بسبب الأمواج العالية. وقال أحدهم، ويدعى أبو سليم القاسم، إن عائلته تعتمد على الصيد كمصدر وحيد للدخل منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وإن الأضرار التي لحقت بقاربه تقدر بنحو 800 دينار. وطالب بتعويض عاجل من الجهات المعنية لتمكين الصيادين من استئناف عملهم دون ديون جديدة.

في المقابل، رحب ممثلو شركات الشحن والتخليص بعودة الحركة، إلا أنهم أشاروا إلى أن الأسعار ارتفعت بشكل ملحوظ خلال فترة الإغلاق بسبب ارتفاع تكاليف التأمين والوقود. وقال السيد نبيل عواد، رئيس جمعية وكلاء الشحن، إن الجمعية ستعقد اجتماعاً الأسبوع المقبل لدراسة آلية لتقاسم الأعباء بين الشركات والمستوردين، تفادياً لتحميل المستهلك النهائي أي زيادة إضافية.

من جهة أخرى، أعلنت وزارة النقل البحري أن لجنة فنية ستزور الميناء يوم 9 مارس لتقييم الأضرار وتقديم تقرير مفصل إلى الوزير خلال مهلة أقصاها 15 يوماً. وأضافت اللجنة أن التقرير سيتضمن توصيات بشأن الحاجة إلى تمويل طارئ لإعادة تأهيل البنية التحتية. ويأمل الصيادون أن تكون هذه الخطوة بداية لحل يضمن استمرار النشاط البحري دون تكرار الخسائر.

(صفحة ٢ من الحكايات)

هيرالدو الأندلسي – مراسل الشؤون البحرية

ميناء الصفا – الأحد ٢ مارس – أعلنت هيئة الموانئ الوطنية أن حركة الملاحة في ميناء الصفا البحري استأنفت أعمالها بشكل كامل يوم الأحد، بعد أكثر من ثلاثة أسابيع من الإغلاق الجزئي الذي فرضته الأمطار الغزيرة والرياح القوية التي اجتاحت المنطقة الساحلية في مطلع الشهر الماضي. وقد أدى الإغلاق إلى تأخير ما يقارب 14 سفينة تجارية وتحويل مسار 6 سفن أخرى إلى موانئ مجاورة، الأمر الذي تسبب في خسائر مالية تقدر بنحو 2.3 مليون دينار.

وقال المدير العام للهيئة، السيد فيصل الزعتري، في مؤتمر صحفي عقده على رصيف الميناء الشرقي إن الفرق الفنية عملت ليلاً ونهاراً لإزالة الرواسب وتثبيت الحواجز البحرية المتضررة. وأضاف أن العمق الحالي للقناة الملاحية وصل إلى 12.5 متراً، وهو العمق المطلوب لاستقبال السفن الكبيرة دون أي عوائق. وأكد أن الهيئة ستجري قياسات يومية للعمق خلال الأسبوعين المقبلين لضمان عدم تكون رواسب جديدة تعيق الملاحة.

من جهته، أعرب قبطان الميناء، السيد رامي الخطيب، عن ارتياحه لعودة الحركة، لكنه حذر من أن الأحوال الجوية ما تزال غير مستقرة وتتطلب حذراً إضافياً من الربابنة. وقال إن الفرق البحرية ستواصل مرافقة السفن الصغيرة حتى انتهاء موجة الرياح المتوقعة يوم الخميس. وأضاف أن الميناء وضع خطة طوارئ تتضمن إخلاء الرصيف الشرقي في حال تجدد العواصف.

من جانبه، أكد مدير شرطة الموانئ، العقيد سامر النجار، أن دوريات الشرطة البحرية كثفت جولاتها في المياه الضحلة لمنع الصيادين الهواة من الاقتراب من المناطق المغلقة. وأشار إلى أن أي مخالفة ستؤدي إلى غرامة تصل إلى 500 دينار وحجز القارب لمدة شهر كامل. وأضاف أن الكاميرات المثبتة على الأرصفة رصدت 37 محاولة خرق للحظر خلال الأسبوع الماضي.

وعبر عدد من الصيادين المحليين عن قلقهم من الخسائر التي لحقت بشباكهم وقواربهم الصغيرة بسبب الأمواج العالية. وقال أحدهم، ويدعى أبو سليم القاسم، إن عائلته تعتمد على الصيد كمصدر وحيد للدخل منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وإن الأضرار التي لحقت بقاربه تقدر بنحو 800 دينار. وطالب بتعويض عاجل من الجهات المعنية لتمكين الصيادين من استئناف عملهم دون ديون جديدة.

في المقابل، رحب ممثلو شركات الشحن والتخليص بعودة الحركة، إلا أنهم أشاروا إلى أن الأسعار ارتفعت بشكل ملحوظ خلال فترة الإغلاق بسبب ارتفاع تكاليف التأمين والوقود. وقال السيد نبيل عواد، رئيس جمعية وكلاء الشحن، إن الجمعية ستعقد اجتماعاً الأسبوع المقبل لدراسة آلية لتقاسم الأعباء بين الشركات والمستوردين، تفادياً لتحميل المستهلك النهائي أي زيادة إضافية.

من جانبه، أكد المدير العام للهيئة، السيد فيصل الزعتري، أن الهيئة ستدرس تركيب سياج وقائي وإشارات تحذيرية على الطريق المؤدي إلى الغار، لأن المكان يعد من المواقع الخطرة المعروفة بين الصيادين المحليين. ولم يصدر حتى الآن أي تعليق رسمي من هيئة الموانئ الوطنية بشأن إمكانية تركيب هذه الإشارات